

خطاب الارتباط

التاريخ: ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٥

إلى: مجلس الإدارة/

لجمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بدوس

خطاب ارتباط بمراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

السادة الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إشارة إلى طلبكم منا مراجعة حساباتكم فإننا نشكر لكم ثقتكم وبسرنا تقديم خطاب الارتباط لمراجعة القوائم المالية للجمعية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١م ونؤكد لكم قبولنا لهذا التعيين وفهمنا لهذا التكليف. ونهدف من خطابنا هذا وضع الأسس التي نستند إليها في عملنا. كما يؤكد هذا الخطاب نواحي المسؤولية المتبادلة الناتجة عن هذا الارتباط. هدف ونطاق المراجعة:-

إن أهداف مراجعتنا تتمثل في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٢٠٢٥/١٢/٣١م وقائمة الأنشطة، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في صافي الأصول للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقه بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصاً بالسياسات المحاسبية المهمة خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ، وفي إصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا، والتأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

١- مسؤوليات المراجع:- سنقوم بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وهذه المعايير تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية، وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس اتخاذ الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهريّة في القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن غش واحتيال أو خطأ وبناء على هذه المخاطر، نقوم بتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة مناسبة والحصول على أدلة مراجعة كافية وملاءمة لتكوين أساس رأينا في المراجعة. وتجدر الإشارة إلى أن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن غش واحتيال يكون أعلى منه في حالة الخطأ الناتج عن خطأ عادي، حيث قد يتضمن غشاً واحتيالاً تواطؤاً، أو تزوير، أو إغفال متعمد، أو تحريف، أو تجاوزاً للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة، وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف. ولا يُقصد من هذا الفهم إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. ومع ذلك، سنقوم بإبلاغكم كتابياً عن أي نقاط ضعف جوهريّة في الرقابة الداخلية نكتشفها أثناء المراجعة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، وكفاية الإفصاحات المتعلقة بها في القوائم المالية.
- تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ككيان مستمر، وما إذا كانت هناك، بناءً على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، حالة عدم يقين جوهريّة تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على الاستمرار. وإذا وُجدت

مثل هذه الحالة من عدم اليقين الجوهري، فنحن ملزمون بالإشارة في تقرير المراجع إلى الإفصاحات المتعلقة بذلك في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى توقف المنشأة عن الاستمرار ككيان مستمر.

● تقييم العرض العام، وهيكل، ومضمون القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، والتأكد مما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

● طوال فترة المراجعة، نحن ملزمون بالحفاظ على استقلاليتنا والالتزام بجميع المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة. ونظراً للقيود الجوهرية في عملية المراجعة والرقابة الداخلية، يظل هناك خطر لا يمكن تجنبه بأن بعض الأخطاء الجوهرية قد لا يتم اكتشافها. على الرغم من أن المراجعة قد تم تخطيطها وتنفيذها بشكل صحيح وفقاً للمعايير المعمول بها في المراجعة.

٢- مسؤوليات الإدارة وتحديد إطار التقرير المالي المنطبق: - ستجرى المراجعة على أساس أن الإدارة، وعند الاقتضاء بأن الأطراف المسؤولة عن الحوكمة، يقررون ويفهمون أنهم يتحملون المسؤولية في:

أ. تحديد الغرض الذي تُعد من أجله القوائم المالية، وتحديد ما إذا كان إطار إعداد التقارير المالية مقبولاً بالنظر إلى طبيعة المنشأة، وهدف القوائم المالية وأي متطلبات قانونية أو تنظيمية ذات صلة.

ب. إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة عند الاقتضاء، وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية. ويشمل ذلك، من بين أمور أخرى، ضمان أن العرض والإفصاح في القوائم المالية يتماشى مع أساس المحاسبة المستخدم، وأن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية تصف بشكل مناسب إطار إعداد التقارير المالية وأي تفسيرات جوهرية لهذا الإطار.

ج. اتخاذ الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكين إعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن غش واحتيال أو خطأ.

د. تزويدنا بـ:
(١) الوصول الكامل إلى المعلومات التي تدرك الإدارة أهميتها فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، مثل السجلات، والوثائق، وغيرها من الأمور؛

(٢) المعلومات الإضافية التي قد نطلبها من الإدارة لغرض المراجعة؛

(٣) الوصول غير المقيد إلى الأشخاص داخل المنشأة الذي نقرر ضرورة الحصول منهم على أدلة المراجعة.

هـ. تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ككيان مستمر، والإفصاح، عند الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن الإدارة تعتزم تصفية الجمعية أو وقف العمليات، أو لا توجد لديها بدائل واقعية سوى ذلك. وسنطلب من الإدارة، وعند الاقتضاء الأطراف المسؤولة عن الحوكمة، تأكيداً كتابياً بشأن التصريحات المقدمة لنا فيما يتعلق بعملية المراجعة. ونتطلع إلى التعاون التام من قبل موظفيكم أثناء المراجعة

٣- شكل ومحتوى التقرير عند انتهاء المراجعة سنصدر تقريراً يتضمن رأينا حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أُعدت وفقاً لإطار التقارير المالية المعتمد، مع تزويدكم بنسخة إلكترونية منه. كما سنلفت انتباهكم إلى أي مخالفات أو أمور جوهرية يتم اكتشافها، وقد يختلف شكل ومحتوى التقرير وفقاً لنتائج المراجعة، وفي حال تعذر إتمامها أو إبداء الرأي سنبلغ الإدارة والأطراف المسؤولة عن الحوكمة بالأسباب.

٤- السرية نلتزم بالمحافظة على سرية جميع المعلومات التي نحصل عليها من قبلكم أثناء تنفيذ أعمال المراجعة، وعدم الإفصاح عنها لأي طرف خارجي إلا في حدود ما تفرضه القوانين والأنظمة أو المتطلبات المهنية ذات العلاقة، ويستمر هذا الالتزام حتى بعد انتهاء خطاب الارتباط. كما قد يتم تبادل بعض المعلومات عبر وسائل إلكترونية، وعلى الرغم من اتخاذ

إجراءات الحماية اللازمة، فإن هذه الوسائل قد تتعرض لمخاطر خارجة عن إرادتنا، ولا نتحمل أي مسؤولية عنها ما لم يكن ذلك نتيجة إهمال جسيم أو سوء سلوك متعمد من جانبنا.

٥- تحديد المسؤولية تقتصر مسؤوليتنا، أيًا كان أساسها، على حدود الأتعاب المدفوعة فعليًا عن الخدمات محل هذا الاتفاق، ولا تُسأل عن أي خسائر أو أضرار غير مباشرة أو تبعية أو عن مطالبات من أطراف ثالثة، ويظل هذا القيد نافذًا بعد انتهاء التكليف.

٦- الأتعاب المهنية وترتيبات الفوترة تستند أتعابنا لهذا التكليف إلى الوقت المقدر الذي سيحتاجه فريقنا وتعقيد التكليف. والأتعاب المتفق عليها هي:

الوصف	المبلغ (ريال سعودي)
مراجعة القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م	٥٥٠٠ ريال
ضريبة القيمة المضافة ١٥٪	٨٢٥ ريال
اجمالي الأتعاب	٦٣٢٥ ريال

٧- شروط الدفع:

- ٥٠٪ تُدفع عند توقيع هذا الخطاب؛
- ٥٠٪ تُدفع قبل تقديم النسخة النهائية من التقرير؛
- تطبق ضريبة القيمة المضافة بموجب نظام ضريبة القيمة المضافة، وتُدفع بالإضافة إلى الأتعاب المذكورة أعلاه إذا لم تكن مضمّنة بشكل صريح.
- يتم الدفع إلى حسابنا في مصرف الراجحي - رقم الأيبان: (SA4380000246608015468741).
- وسيتّم إصدار فواتير منفصلة مقابل أي خدمات إضافية تُقدم خارج نطاق الخدمات الموضحة في هذا الخطاب
- ٨- القبول والتأكيد في حالة موافقتكم نأمل التكرم بالتوقيع على نسخة منه وختمها وإعادة نسخة لنا نتطلع إلى العمل مع فريقكم وتقديم مراجعة مالية عالية الجودة. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الطرف الثاني

جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بدوس

يمثلها/

الصفة:

التوقيع:

المدير التنفيذي
٢٠٢٦ م



الطرف الاول

شركة أنس بن يحيى الزهراني محاسبون ومراجعون قانونيون

يمثلها/ أنس بن يحيى الزهراني

الصفة: المحاسب القانوني ترخيص رقم (١١٤٧)

التوقيع:



Handwritten signature of Anas Y Z.